

الحلقة (١٣)

ها هو هذا اللقاء المبارك يتجدد بعون الله وتوفيقه فقد تحدثنا في اللقاء السابق عن قوله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ وذكرنا أن هذه الآية الكريمة تتحدث عن الأسرة الصغيرة المتمثلة في الزوج وزوجته، ولعلكم تتذكرون أن هذه الأحكام الزوجية تُكَوِّن حلقة متصلة آخذة بعضها ببعض. فانتهى الآن فيما يتعلق بمسائل الطلاق، وأرشدت الآيات السابقات كلهن على أن الصلة والمعروف بين الطرفين أو بين الركنين يجب أن لا يكون منسياً، فحصل فراق فهذا الفراق يجب أن لا يكون سبباً لإعلان قيام الحرب بين الزوج والزوجة، أو بين أهل وعائلة الطرفين، فيما مضى كان الحديث منصباً على أن الطرفين لم ينجبا أولاداً ووقع الطلاق، في هذا اللقاء بحول الله وقوته واقعة تعد متصلة بالوقائع السابقة، وهذه الواقعة متمثلة في أن الزوج طلق زوجته وكان بينهما أولاد، فما الحكم؟ فكيف يتم التعامل مع هذا الوضع الذي ليس هو وضع اثنين، إنما قد يكونون ثلاثة أو أربعة؟ وقد يكون هؤلاء الأطفال صغاراً، فإذا كانوا صغاراً فلا شك أن الأمر يعظم حينئذ ويحتاج إلى حكم مستقل، ليعرف كل فريق من هذه الأسرة أو في هذه الأسرة حكمه الذي شرعه الله عز وجل وحكمه وقضى به.

❁ قول الله عز وجل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٣)﴾ البقرة.

فإذاً هذا تأسيس حكم جديد يتفق مع الأحكام السابقة، ونحن قلنا ما عرف بالوحدة الموضوعية في هذه الآيات موجودة ولله الحمد، فالزوج قبل الإقدام على الزواج اختار الزوجة، ثم بعد ذلك دخل بها، ثم بعد ذلك ما يتعلق بأحكام خاصة بالدخول، من حيث ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ ثم بعد ذلك إذا استحالت الحياة بين الزوجين قد يقع الطلاق، فإن لم يكن هناك أولاد فلا إشكال، أما إذا كان هناك أولاد فهنا قد تأتي المشكلة وهذه الآية الكريمة تعالج هذه المشكلة الخطيرة التي ينبنى عليها جمال وكمال وقوة المجتمع، فنحن نعلم أن هذا الطفل الذي فارق أبوه أمه قد ينحرف، فإذاً على الأب ألا يلجأ إلى هذا الخيار الصعب والذي تترتب عليه مفسد عظيمة إلا في حالة الاضطرار. نفق مع بعض جزئيات الآية، تأتينا أول ما تأتي القراءات فهي المقدمة على غيرها من المباحث.

❁ قول الله عز وجل ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾

﴿ قرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي ﴾ **﴿لاتضار﴾** بفتح الراء المشددة وموضوعه جزم على النهي، وأصل الكلمة (لا تضارر) فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين، هذا توجيه قراءة إن شئتم (الجمهور) لأنه أربعة من سبعة فإذا هي قراءة الجمهور.

﴿ وقرأ أبو عمرو البصري وابن كثير المكي ﴾ **﴿لا تضار﴾** بالرفع عطفاً على قوله **﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ﴾** وهو خبر، والمراد به الأمر.

﴿ مناسبة الآية لما قبلها: ﴾

علم المناسبات علم جد عزيز، والمعني بعلم المناسبات علم ربط الآية بما قبلها، أو السورة بما قبلها وبما بعدها، هذا العلم له مناصرون وله معارضون، لكن المناصرين والمعارضين يلتقون على قول هو: أن المناسبة إذا لم يُتكلف لها وجاءت واضحة فلا بأس، فالقرآن كله سلسلة واحدة، وإن بدا في بعض الأحاديث أن هذه السورة تختلف من حيث جملها وقضاياها عن أختها، في واقع الأمر هذا هو ما يظهر للناظر، بيد أن هناك رابطاً لا بد أن يربط بينهما، لأن القرآن كله وحدة واحدة متكاملة. فإذا مناسبة الآية لما قبلها: لما ذكر الله عز وجل النكاح والطلاق ذكر الولد، لأن الزوجين قد يفترقان ثم ولد، فكيف يتعامل مع الولد وكيف يُنشأ؟

إذاً كما قلنا إن افترق الوالدان أو الزوجان دونما أولاد فالمصيبة مع عظمها لكنها أقل من أن يفترقا وبينهما أولاد، فالمصيبة تعظم، وطالما الأمر كذلك فالله عز وجل ذكر في الآية السابقة الزوجين منفردين ووقع الطلاق بينهما ووقعت بعض الأمور التي قد لا تكون جيدة كما قلنا من حيث المشكلات وما إلى ذلك، بعد أن ذكر تلك الأحكام في الآيات السابقة ذكر سبحانه وتعالى هنا الطلاق بين الزوجين بعد أن وقع بينهما ولد، هذا وجه من وجوه المناسبات بين هذه الآية والآيات السابقة.

﴿ مفردات الآية: ﴾

﴿ قوله تعالى ﴾ **﴿حَوْلَيْنِ﴾**: حال حولاً: مضى وتم وانقلب، وسمي العام حولاً لاستحالة الأمور فيه في الأغلب، يعني في السنة تقع أمور فإذا سمي العام حولاً، وعلماء اللغة يفرقون بين السنة والعام، والقرآن استعمل اللفظين في أكثر من موضع، ولعل استعمال القرآن للسنة دائماً في معرض التهديد، واستدلوا بقوله تعالى **﴿قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾** ولكن يرد هذا بقوله تعالى: **﴿وَلَبِئُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾** فالسنة والعام مستعملان في الكتاب العزيز بفشو وبكثرة.

﴿ قوله تعالى: ﴾ **﴿إِلَّا وَسْعَهَا﴾**: الوسع من القدرة ما يفضل عن قدرة المكلف، وفيه تنبيه أنه لا يُكَلِّف دونما ينوء به قُدْرُهُم، يعني دائماً القرآن الكريم يستعمل الوسع في غير ما آية للدلالة على أن هذا الإنسان له طاقة محدودة في العبادات، فالله عز وجل يعلم هذا لأنه **﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ**

اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» فهو الذي خلق الخلق يعلم ضعفهم ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ في معرض العبادات في غير ما آية.

﴿ قوله تعالى: ﴿كِسْوَتُهُنَّ﴾ الكسوة يراد بها: اللباس.

﴿ قوله تعالى: ﴿وَتَشَاوِرِ﴾: التشاور استخراج الرأي، وشرت العسل إذا استخرجته، ولاحظوا دقة التعبير القرآني، فالقرآن ﴿وَتَشَاوِرِ﴾ استعمل هذه اللفظة للدلالة على أن من يكون في هذا الأمر لابد أن يعمل فكره مرة تلو الأخرى.

✽ إعراب الكلمات في الآية:

﴿ قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾: يرضعن خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، وقيل هو خبر عن المشروعية.

﴿ قوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ﴾: قرأ ابن كثير المكي وحده ﴿آتَيْتُمْ﴾ يعني ما جئتم وفعلتم، وقرأ الباقون ﴿ما آتَيْتُمْ﴾ بمعنى ما أعطيتهم، طبعاً غني عن البيان أن ابن كثير هذا ليس هو ابن كثير المفسر إسماعيل المتوفى سنة ٧٧٤هـ، هذا متقدم وهو من القراء السبعة، ولعل وفاته من القرن الثاني الهجري.

✽ الأحكام المستخرجة من الآية:

﴿ الآية في الزوجات حال بقاء النكاح لأنهن المستحقات للنفقة والكسوة، والزوجة تستحق النفقة والكسوة أرضعت أم لم ترضع.

﴿ وقيل: الآية عامة في المطلقات اللواتي لهن أولاد وفي الزوجات.

كعادة القرآن دائماً حديثه ضاف شاف عام، فالآية ذكرت الوالدات، ولم تنص على أن هناك مطلقات أو غير مطلقات، لكن لاشك أن في منتصف الآية جاء ذكر الطلاق.

﴿ مسألة: هل الرضاع حق للأم أم حق عليها؟

إجابة على هذا السؤال اللفظ محتمل ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ويرضعن قلنا خبر معناه الأمر على الوجوب، اللفظ محتمل لأنه لو أراد التصريح بكونه عليها لقال: وعلى الوالدات رضاع أولادهن، هذا لو أن الأمر على التصريح، كما قال تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾، ولكن الرضاع عليها في حال الزوجية، وهو عرف يلزم إذ قد صار كالشرط، إلا أن تكون شريفة ذات ترقه، فعرفها أن لا ترضع وذلك كالشرط، أي من المتعارف عليه حتى عند غير البشر من مخلوقات الله على أن الأنثى دائماً وظيفتها الحقيقة أنها تؤسس البناء فتنجب ثم ترضع ثم تربي وهو شيء جبلي موجود في غير الأناسي، وبعض النساء ممن من الله عليها بالمال فحفاظاً على صحتها وعلى رشاقتها قد لا تقوم بالإرضاع وقد يؤتى بأخرى ترضع لها، ولكن الأصل أن ترضع الأم، وهذه سنن

تسير على الجميع، فمن منّ الله عليهم من أهل اليسار في الغالب نظرا لامكاناتهم المتيسرة يستطيعون جلب مرضعة.

﴿وعليها إن لم يقبل غيرها واجب، إذا كان الوليد لا يقبل ثدي غير أمه فعندها يتعين على الأم الحقيقية الإرضاع، ولعلنا نذكر ما وقع لنبي الله موسى عليه السلام فرفض ولفظ المراضع كلهن إلا أمه، وقصته مذكورة في سورة القصص.

﴿وأما المطلقة طلاق بينونة فلا رضاع عليها، والرضاع على الزوج إلا أن تشاء هي، فهي أحق بأجرة المثل، بدل أن تستأجر مرضعة أخرى فهذه أحق والأولى بالأجرة.

﴿قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتماً، فإنه يجوز الفطام قبل الحولين، ولكنه تحديد لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين.

﴿قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ يعني على الأب، ويجوز في العربية (وعلى المولود لهم) يعني باعتبار المعنى فهم آباء كثر، والمعنى وعلى الذي ولد له، و(الذي) اسم موصول يعبر به عن الواحد والجمع.

﴿قوله تعالى: ﴿رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ الرزق في هذا الحكم الطعام الكافي، وفي هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه، وأجمع العلماء على أن على المرء نفقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم.

وهذا هو الركن الركين ولاسيما في هذا العصر الأخيرة، ويؤخذ من الآية أن الحضانة للأم فهي في الغلام إلى البلوغ، وفي الجارية إلى النكاح، وذلك حق لها، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي إذا بلغ الولد ٨ سنين (سن التمييز) خير بين أبويه.